**الاتجاه التفسيري في النحو القرآني**

علم النحو أكثر العلوم ارتباطا بالتفسير، فقد شغل النحو المفسرين واتخذوه أداة لإيضاح الآيات القرآنية، وانكب النحاة على الآيات القرآنية إعرابا وتبيانا، ولا سيّما بعد تفشي اللحن، وظهور الحاجة إلى حفظ النص القرآني، فبدأ النحو مظهرا من مظاهر تفسير القرآن..

وظهر مصطلح نحو التفسير أو النحو التفسيري ليشير إلى العلاقة بين النحو وكتب التفسير تظهر في توجيهات المفسرين، وآرائهم النحوية القرآنية التي نقلها النحويون

المرحلة الأولى كتب معاني القرآن وفيه تنبه المفسرون للنحو والتفكير النحوي والتحليل اللغوي فأوجدوا معاني لما عده النحويون زائدا كما في قول النحويين بزيادة من في قوله تعالى ((ليغفر لكم من ذنوبكم)) وقول المفسرين بدلالتها على التبعيض في خطاب الأمم الأخرى غير المسلمة، ففرقت بين خطابين إضافة إلى دلالتها

إن نحو التفسير لا يعني إفادة المفسرين من علم النحو فقط أو آراءهم النحوية في توجيه الدلالات القرآنية، وبناء الأحكام التشريعية والفقهية فقط، وإنما نراه في ربطهم بين الإعراب والمعاني التفسيرية ومن ثم المعاني الأسلوبية وما اعتمدوه في ذلك من أسس وقرائن ظن ونظرتهم للنص كوحدة دلالية كبرى فالحرف والمفردة والجملة جزء من النص

بدأ الاتجاه التفسيري في النحو القرآني في محاولات ابن عباس الذي تزعم مدرسة في ضبط التراكيب القرآنية لغويا ، والكشف عن معانيها وأساليبها من خلال ربطها بالأدب ، كما في جوابه على سؤال نافع ابن الأزرق عن معنى عزين في قوله تعالى ((عن اليمين وعن الشمال عزين ))المعارج 37 فقد قال ابن عباس العزين الحَلَق الرفاق ، قال وهل تعرف العرب ؟ قال نعم ، أما سمعت قول عبيد بن الأبرص : فجاءوا يهرعون إليه حتى يكونوا أول منبره عزينا، وفسروه بالجماعات ، وفسرته عائشة عبد الرحمن بالمحاصرة يمينا وشمالا للمناصرة والتأييد

ومن ذلك جواب ابن عباس عن معنى خير في قوله تعالى (( إذا حضر أحدكم الموتُ إن ترك خيرا )) البقرة 180 أن الخير هنا المال أي مال الإرث الذي يخلفه الميت ، وهي دلالة حالية وسياقية الأولى في الكلام الذي يسبق اللفظة وهو حضور الموت ، والثانية في الكلام الذي يلي اللفظة وهو الوصية ، في قوله تعالى ((الوصية للوالدين والأقربين ))ولا تكون الوصية الا عند الاحتضار إن وجد مال للمحتضر يقسمه بين ورثته

وأسهمت كتب الوجوه والنظائر ، وكتب الغريب والمتشابه في الكشف عن معاني النص القرآني ، وتوجيه دلالاته وأساليبه اعتمادا على قرينة السياق ، فاكتسب الإعراب طابعا تحليليا عند المفسرين

ومن ذلك قول ابن عباس (68هـ) في الجواب على سؤال عن قوله تعالى ((قال الحقُ والحقَ أقول )) ص 84 لم رفع الأول ونصب الثاني ؟ قال ابن عباس أي هو الحقُ وأقول الحقَ فهو هنا يوضح معنى النص بإيجاد موقعه الإعرابي عن طريق إظهار المحذوف (هو) وإرجاع المتأخر إلى موضعه (أقول) ليُفهم المعنى .

وفي العصر الحديث ظهر توجه نحو الاهتمام بتتبع التفسير النصي للقرآن في التراث ، وتتبع جهود المفسرين في تحليل علاقات النص وترابطه ، كما نرى في تفسير البقاعي (نظم الدرر في تناسب الآيات والسور )) وظهر في اتجاهين الترابط بين الآيات في السورة الواحدة ، والترابط بين السور في القرآن ،معتمدا مناسبات الآيات وغرض السورة فالبسملة نوع من الحمد يناسب سورة الفاتحة ، وكأنه دعوة لابتداء الأمور بحمد الله ، ومناسبة سورة البقرة لسورة الفاتحة أنها إرشاد لسبل الصراط المستقيم ، وصفات أصحاب هذا الطريق

يقسّم العلماء التفسير قسمين: تفسير يرجع إلى النقل، ويعتمد على المأثور من القرآن والسّنّة وأقوال الصحابة، وتفسير يرجع إلى الاجتهاد والرأي، على وفق أصول دونّها علماء التفسير، وضوابط يجب أن يعتمد عليها كل من رام تفسير كتاب الله، ويحسن هنا أن أتكلم على النوعين بإيجاز:

التفسير بالمأثور

وهو ما جاء في القرآن أو السّنّة أو كلام الصحابة بياناً لمراد الله تعالى من كتابه، وهذا النوع من التفسير يعتمد على النّقل، ويقوم على تفسير القرآن بالقرآن، أو القرآن بالسنة بقيد كونها ثابتة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، أو المنقول الثابت عن الصحابة، وهذا هو المرجع الثالث في التفسير بالمأثور، وأما ما ينقل عن التابعين ففيه خلاف العلماء، وقد نشط تابعو التابعين وألفوا تفاسير كثيرة من هذا النوع، جمعت أقوال الصحابة والتابعين، ثم ألف ابن جرير الطبري (ت310هـ) تفسيره المشهور، وجمع كثيراً من تفاسير من سبقه

وليس في هذه التفاسير إلا ما هو مسند إلى الصحابة والتابعين، فهي، تعتمد على نقل المأثور. ودور علم النّحو في هذا النوع من التفسير قليل، وأثره ضئيل، إذ يُعتمد هنا على النقل عمن وصفوا بسلامة اللغة، وقلة احتياجهم إلى غير السليقة في فهم معاني كتاب الله، لكن لا يمكن نفي مطلق الاحتياج إلى علم النّحو في تآليف هذا النوع من التفسير، على قلة هذا الاحتياج، فهذا تفسير ابن جرير الطبري، الذي وصفه الزرقاني، بأجلّ تفاسير المأثور، يوجه الأقوال، ويذكر الإعراب والاستنباط، وقد يرجّح وجهاً إعرابياً على آخر، لا سيما عند الكلام على القراءات

التفسير بالرأي

ويقصد به التفسير المعتمد على الاجتهاد، لا على مجرّد النّقل. والاجتهاد عند العلماء هو: "بذل المجهود على قدر الوسع والإمكان، والتفكّر في معنى النّص في المنصوص عليه، لإدراك المقصود، وهو نيل الحكم به". وبذل المجهود والتفكّر يحتاجان إلى أصول وضوابط وأدوات فكرية للوصول إلى الإدراك، واستخراج الأحكام. إذن، فهناك رأي معتد به، قائم على هذه الأصول والضوابط، ورأي فاسد مذموم، حاد عنها، وعلى هذا الأخير يُحمل النهي عن تفسير القرآن بالرأي، فقد حمل العلماء حديث "من تكلّم في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار"، على عدة معان، منها التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير

فما الأصول التي يجب مراعاتها عند التفسير بالرأي؟ الجواب عند الزرقاني، فقد عدّ أربعة أصول، وهي

.النقل عن الرّسول (صلى الله عليه وسلم) مع التحرّز والتثبت من صحة المنقول.1

.الأخذ بقول الصحابي، إن وجد و صحّ.2

.الأخذ بمطلق اللغة، والاحتراز عن صرف الآيات إلا بدليل.3

.الأخذ بما يقتضيه الكلام، ويدل عليه قانون الشرع.4

والملاحظ أن ما ذكره الزرقاني يربط هذا النوع من التفسير بالنوع الأول، وكأنّ التفسير بالرأي فرع التفسير بالمأثور، إذ التفسير النقلي هو المقصود بالذات

وما يهمنا هو دور علم النّحو في هذا النوع من التفسير، فقد تقرّر سابقاً أنّ التفسير بالرأي الجائز، يحتاج إلى أصول وضوابط، بوصفها أدوات يوظفها للكشف عن المراد من النّص، ومن المقرّر أن علم النّحو من أبرز هذه الأصول وهذه الأدوات، التي يحتاج إليها المفسر في اجتهاده، ونلمس هذا في تقسيم ابن خلدون التفسير قسمين: التفسير النقلي، والتفسير الذي يرجع إلى اللسان، وقال عن الأخير: "والصنف الآخر من التفسير، وهو ما يرجع إلى اللسان من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب". وجَعْل هذا النوع من التفسير معتمداً على علوم اللسان، يجلي منزلة علم النّحو فيه.

ومن مظاهر منزلة علم النّحو في هذا التفسير، اشتراط العلماء في المفسّر معرفة النّحو، إذ جعلوا علوم اللغة والنّحو والصرف والبلاغة، من أبرز العلوم التي يحتاج إليها المفسّر، لأنّ المعنى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب، فلا غرو بعد الذي سبق، أن يكون علم النّحو من أبرز العمد التي يقوم عليها تعريف التفسير. وهاك تعريفين للتفسير يجليان الارتباط الوثيق بين علم النّحو والتفسير:

قال أبو حيّان الأندلسي: "التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النّطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب". وأنت خبير بأنّ الكلام على الأحكام الإفرادية والتركيبية يشمل فيما يشمل الإعراب

, ومن أهم مظاهر العلاقة بين علم النّحو والتفسير، اختصاص بعض اللّغويين والنّحويين بتآليف خاصة بالقرآن، ذات منهج خاص، وهي كتب المعاني وكتب الإعراب

.**الاتجاه النحوي في القراءات**

للقراءات القرآنية علاقةٌ وثيقة باللهجات العربية ؛ إذ (( كان العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتَّى ، يعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر ، بل قد يكون بعضهم لايقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج لا الشيخ والمرأة .... فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لايستطاع )) فكان من تيسيره أن أمر الله جل وعلا رسوله محمدًا صلى الله عليه وسلم (( أن يقرئ كلّ قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم ، فالهذليّ يقرأ ( عتّى حين ) يريد ( حتى حين ) ؛ لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسديّ يقرأ ( تِعْلمون وتِعْلم ) و ( تِسودّ وجوه ) ، و ( ألم اعهد إليكم ) ، والتميميّ يهمز والقريشي لايهمز )) . والمحدثون يرون ما يراه القدماء في القراءات بأنها ((الوجوه المختلفة التي سمح النبيّ بقراءة نصّ المصحف بها قصدا للتيسير ، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربية )) . إذن هذه هي حقيقة القراءات فهي تمثل مستوى لهجيا ، ولكن النحويين جعلوا لها مكانا في الاستشهاد فكانوا سببا في إدخالها إلى الدرس النحويّ واللغويّ ، ونظروا إليها على أنها من المستويات الأخرى التي تشكل مستوًى واحدًا ( القرآن والشعر والأمثال وكلام العرب ) فكان ذلك سببا في ظهور مشكلتين

إحداهما : اضطراب القواعد النحوّية واصطدام أقيسة النحويين المؤسَّسة على أكثر كلام العرب مع هذه القراءات فتورطوا بعد ذلك بوصف هذه القراءات بالشذوذ والرداءة والضعف وبعدم جواز القياس عليها

والأخرى : تخطئة القراءات ورمي القرَّاء واتهامهم باللحن والطعن في قراءاتهم ، مما أثار حفيظة عدد من النحويين والعلماء والمفسَّرين ؛ لأنهم يرونها ( سنَّة لا تخالف ويجب الأخذ بها ) والحقيقة أن هذه المسألة قامت على سوء فهم منهم ؛ لأن منهج القرَّاء في قبول القراءة يخالف منهج النحويين ، فالقرَّاء يقبلون القراءة ( الثابتة في الأثر والأصح في النقل )، أمَّا النحويون فيقبلونها متى ما كانت الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ،

وهذا ما جعل بعض المُحدَثين يقولون إن البصريين قد وقفوا من القراءات موقفهم من سائر النصوص اللغوية وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قلبوه وما خالف أصولهم رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشاذ كما رفضوا الكثير من الروايات اللغوية وعددوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها

من ذلك موقفهم من قراءة ابن عامر ، مقرئ أهل الشام، فقد غلَّط البصريون ابنَ عامر في قراءته لقوله تعالى: { وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ } ، بنصب (أولادهم) وخفض (شركائهم) ؛ لأنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، فقد منع ذلك جمهور البصريين ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية ورفضوا الاحتجاج بقراءته؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطراروقد ردت الدكتورة خديجة الحديثي على من ذهب هذا المذهب، وذكرت أن القائلين بهذا يحملون نصوص كتابه وآراءه فوق ما تحتمل وذلك ما لا يجوز وأما الذين صرحوا بالتخطئة ونسبوا إلى القراء اللحن وإلى القراءات الخروج عن العربية، في الحقيقة فهما شيخا المدرسة الكوفية الكسائي والفراء

وكان المنهج الكوفي في خصائصه قائما على (( الاحتجاج بالقراءات القرآنية مطلقاً متواترها وشاذها؛ لأن ذلك داخل في منهجهم المبني على التوسع في الرواية والأخذ بمعظم ما جاء في اللغة ))

قال الزمحشري (( أما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات لكان سمجا مردودا ، فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن )) . قال ابن المنير : (( فهذا ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه )) . ويؤيد ما ذهب إليه بعض النحويين من أن القراءات آراء تنبثق من أصحاب القراءات أيضا ما قاله أبو غانم أحمد بن حمدان: (( إن قراءة ابن عامر هذه لا تجوز في العربية وهى زلة عالم )) .

أثر القراءات في استحداث القواعد النحوية

1-قاعدة نصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية بعد الرجاء، حملا للرجاء على التمني

أُخِذَت هذه القاعدة من قراءة حفص والأعرج والسُلَميّ وعيسى بن عمر لقوله تعالى: (( وقال فرعونُ يا هامانُ ابنِ لي صرحًا لعلي أبلُغُ الأسبابَ \* أسبابَ السماواتِ فأَطَّلِعَ ...)) ، بنصب (أطلع) على جواب الترجي بالفاء وهو مذهب الكوفيين. والبصريون يخرجونه على النصب ب(أن) مضمرة بعد الفاء في جواب الأمر (ابْنِ)

قاعدة إعمال (إن) عمل (ليس) إذا دخلت على جملة اسمية -2

وهي قاعدة مشتركة بين البصريين والكوفيين بناها الكسائي على قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ((إنِ الذين تدعون من دون الله عبادٌ أمثاُلكم)) بتخفيف (إن)، ونصب (عبادًا)، إذ دخلت (إن)على الجملة الاسمية (الذين تدعون...)، وقد وافقه عليها معظم الكوفيين وطائفة من البصريين.

3-قاعدة تأنيث الفعل للفاعل بإلا فى النثر جوز النحاة مثل هذا في الشعر

الأصل فيه أن تحذف التاء، فلا يجوز (ما قامت إلا هند) إلا في الضرورة، وإذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله غير (إلا) يجوز فيه الوجهان، والتأنيث أكثر، وإذا كان الفاصل (إلا) فالتذكير أكثر إلا فى الشعر. ولم يجوزه أحد في النثر إلا ابن مالك، وقد اعتمد فى ذلك على قراءة أبي جعفر المخزومي يزيد بن القعقاع(ت 130ه) - وهو من القراء الأربعة عشر- لقوله تعالى: ((إنْ كانت إلا صيحة)) ، برفع (صيحةٌ) وعدِّ كان تامة . .

4-قاعدة العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر

مذهب جمهور البصريين, أن إعادة حرف الجر مع المعطوف على الضمير المجرور تكون لازمةً إلا في الضرورة الشعرية ، فمثال إعادة الخافض, حرفا كان, نحو قوله تعالى: {فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ} , أو اسما نحو قوله تعالى: {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ} ، وللأرض معطوف على الهاء في "لها" المجرورة باللام وأعيدت مع المعطوف، و"آبائك" معطوف على الكاف المجرورة بإضافة "إله", وقد أعيد المضاف مع المعطوف

وذهب الكوفيون ويونس والأخفش إلى جواز العطف عليه من دون إعادة حرف الجر , واختاره الشلوبين وابن مالك ولهذا قال : وليس عندي لازما

واستدلوا بوروده في النثر كقراءة حمزة: " واتقوا اللهَ الذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ" بجر الأرحام وعطفه على الضمير المجرور بالياء من دون إعادة الجار, أي: بالأرحام . ومن ذلك أيضا قوله تعالى (( وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام )) ، بعطف (المسجد) بالخفض على الضمير الهاء المخفوض من (به) من غير إعادة الخافض .ومنه كذلك (( وجعلنا لكم فيها معايشَ ومَنْ لستم له برازقين )) ، بجعل اسم الموصول (مَن) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في ( لكم ) من غير إعادة حرف الخفض

**الاتجاه اللغوي**

ما وردَ في لغةِ العربِ من ألفاظُها وأساليبُها التي نزلَ بها القرآن ، ويكون الاتجاه لغويا عندما يهتم بالمجازات اللغوية مثل نسبة الكلام والحركة الى الجماد وأول من اهتم به أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، ثم الجاحظ في كتابه نظم القرآن وكتابه الحيوان ثم ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ، ومن ذلك اهتمام كتب الوجوه والنظائر بالمعاني المجازية للكلمة أو تعدد معانيها في اللغات (اللهجات

ومن أمثلةِ تفسيرِ الألفاظِ، تفسيرُ لفظ «استوى» في قوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ} [يونس: ٣]، قال أبو عبيدة (ت:٢١٠): «مَجَازُهُ: ظَهَرَ عَلَى العَرْشِ وعَلاَ عَلَيه ويُقالُ: اسْتَوَيتُ على ظَهْرِ الفَرَسِ، وعلى ظَهْرِ البَيتِ ، وقد يستدلون للمعنى بشعر كما نقل عن ابنَ عباسٍ (ت:٦٨) سُئِلَ عن قولِه تعالى: {وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ} [المدثر: ٤] قالَ: لا تلبسْها على غَدْرَةٍ ولا فَجْرَةٍ، ثمَّ قالَ: ألا تسمعون قولَ غيلانَ بنِ سلمة

إني بِحَمْدِ اللهِ لا ثَوبَ فَاجِرٍ لَبَسْتُ، ولا مِنْ غَدْرَةٍ أتَقَنَّعُ

ومن أمثلةِ تفسيرِ الأساليبِ، تفسيرُ أبي عبيدة (ت:٢١٠) لقوله تعالى: {وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ} [آل عمران: ١٩١]، قال: «والعربُ تختصرُ الكلامَ ليخفِّفُوه، لِعِلْمِ المستمعِ بتمامِه، فكأنه في تمامِ القولِ: ويقولون: ربنا ما خلقتَ هذا باطلاً»

أشهر مواضع التفسير اللغوي

ومواضعه هي: أولا /استعمال المفرد موضع الجمع نحو قوله تعالى " والملائكة بعد ذلك ظهير "التحريم 4 بدلا من ظهراء .

ثانيا /استعمال الجميع موضع الواحد نحو قوله تعالى " فما منكم من أحد عنه حاجزين "الحاقة 47.

ثالثا/استعمال الجميع موضع الاثنين "ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين "فصلت .

رابعا /إنزال حيوان أو جماد منزلة الإنسان نحو "قالت نملة " و" والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين " يوسف 4

خامسا/اختلاف اللغات في تفسير كلمة مثل قوله تعالى " وغدوا على حَرد قادرين " القلم 25 معنى على حرد إما على قصد وإما على منع وإما على غضب وحقد.

**التعليل**

[التعليل ظاهرة عقلية ارتبطت بالنحو العربي منذ نشأته وتطوره ليستقيم منهجا مرتبطا بالحكم النحوي لبيان أسباب الحكم النحوي أو القاعدة النحوية أو ما يشذ عنهما ،فالنحاة استقروا اللغة فاستنبطوا الأحكام ووضعوا الأصول والفروع ولكنهم لم يجدوا عللا لتلك الأحكام التي استنتجوها واستنبطوها ، فاجتهدوا في تعليل هذه الأحكام والظواهر ، فظهر التعليل لغويا فطريا قائما على فهم دقيق للغة

وأهم أنواع العلل هي

العلل التعليمية : التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، ومنها قياس بعض الكلام على بعض ، ومن ذلك سبب رفع كلمة أو جزمها ،والعامل فيها كعمل الفعل وعمل إن ، وهذه هي العلل الأول

العلل القياسية : وهي أن يقال لماذا نصب زيد ب إنَّ ولم وجب أن تنصب إنّ الاسم ، فيقال لأنها ضارعت الفعل المتعدي ، وهي علة العلة ، والعلل الثواني .

العلل الجدلية النظرية : وهي كل ما يعتل به بعد العلل التعليمية والقياسية ، ومنها السؤال عن سبب مشابهة إنّ للأفعال فيقال لأنها شابهته في الدلالة على معنى من معانيه وفي البناء وفي عدد الحروف ، ولماذا تقدم مفعولها على فاعلها ؟ وهي العلل الثوالث عند ابن مضاء وقد دعا إلى إلغائها مع العلل الثواني

أسماء أشهر العلل

علة أمن اللبس مثل كسر نون المثنى وفتح نون الجمع

علة تخفيف مثل رد الألف للمقصور المجزوم إذا وقف عليه

**نظرية العامل**

ظهرت فكرة العامل مع اهتمام العلماء بتقويم اللسان فيما يتعلق بالحركة الإعرابية واستخراج القواعد التي تضمن ذلك، واستنباط القوانين التي تحقق لغير العرب إمكان النطق على سَمْت العرب، أما تعريف العامل فإن العلماء القدماء كان لهم تعريفات متعددة مثل تعريف الرماني: "عامل الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة عن طريق المعاقبة لاختلاف المعنى".وتعريف الشريف الجرجاني: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب". ويمكن الملاحظة ممّا سبق أن القدماء أدركوا أهمية العامل في الظاهرة النحوية، ركّز الأول على اختلاف المعنى حسب الحركة الإعرابية، وتحدّث الثاني عن جانب آخر هو اختلاف الإعراب باختلاف الحركة الإعرابيّة.

أهمية نظرية العامل في النحو العربي إن نظرية العامل في النحو العربي من أهمّ النظريات اللغوية التي اعتمد عليها النحاة القدماء في ضبط اللغة العربية، ووضع قواعدها التي كان لها دور أساسي في ضبط اللسان العربي، والتقليل من اللحن الذي كثر بعد دخول الأعاجم في الإسلام، ولذلك كان لنظرية العامل أهمية في النحو العربي تتمثل فيما يأتي:

أولا/ تفسير علامات الإعراب: قدمت نظرية العامل تفسيرًا مقنعًا لاختلاف علامات الإعراب، وذلك عندما بينت أن هذه العلامات الإعرابية تأتي مصحوبة بألفاظ معينة تنتظم معها في تركيب خاص، ثم أصبحت التسميات منبثقة من هذه العلامات مثل : حروف الجر، حروف النصب، وغيرها. ثانيا/ تعلم اللغة العربية: إن الاعتماد على نظرية العامل في ضبط علامات الإعراب في اللغة، وجعل العامل قرينة تهدي المتكلم إلى العلامة الإعرابية المطلوبة، والضبط الصحيح.

ثالثا/ وضع القواعد النحوية وضبط اللغة فقد كانت السبب في وضع قواعد نحوية عامة، تطرد تحتها كثير من القواعد الفرعية التي تضم عددًا لا حصر له من الجمل اللغوية؛ فالموقع الإعرابي والحركة الإعرابية مرتبطتان بالعامل الذي أحدث فيهما هذا التغيير، ولذلك فإن المتكلم الذي يحاول جعل لغته سليمة يفكر بعلة أخذ الكلمة لهذه الحركة دون غيرها، والمعنى المترتب عن اختلاف الحركة الاعرابية

**التقدير في النحو العربي**

للتقدير معان لغوية عديدة، منها: قَدّرَ يُقَدِّرُ تقديراً فهو مقدَّر، أي حَسِبَ يحْسِبُ حِساباً. وتقدير الشيء أي القياس عليه. نحو قوله تعالى: ((وكل شيء عنده بمقدار)

وللتقدير معان أخرى منها الاحترام، والعظمة، والهيبة، والجلالة، والبركة، نحو قوله تعالى: ((إنا أنزلناه في ليلة القدر؛ وما أدراك ما ليلة القدر

والتقدير في مصطلح النحاة شبيه بتلك المعاني، كلها أو بعضها. فهو مسألة فيها حساب وقياس وكشف أو استكشاف. وبعبارة أدق، فهو ينطوي علي التفسير والتأويل وإعادة الصياغة، من أجل الوصول إلى المعنى الحقيقي للكلام، بالغوص في باطنه بعيداً عن ظاهره.

فالتقدير معناه: تفسير الظاهرة, أو الحالة, أو المسألة اللغوية, وتأويلها على حال تناسب المعنى وبشيء يدل عليها

أنواع التقدير اللغوية

هناك نوعان للتقدير، وهما: (1) الإضمار، و (2) التأويل أو إعادة الصياغة.

(الحذف) أولا /الإضمار

ففي الكلام والكتابة قد يحدث - وهذا شيء كثير - أن لا ترد بعض الكلمات صراحة، ولكن السياق والمعنى يدل عليها دلالة واضحة. وهكذا فتقدير شيء محذوف أو مضمر أمر سهل في معظم الأحايين. وأمثلة ذلك كثيرة منها:

أ- تقدير الجمل وأشباهها

يذكر ابن جني - المتوفى سنة 392هـ - أن الجملة قد تحذف في اللغة العربية، وذلك في نحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت. وأصله أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال – من الجار والجواب- دليلاً على الجملة المحذوفة ..

ب- تقدير الفعل

ومنه تقدير الفعل في باب الاشتغال نحو قوله تعالى ((وإن أحد من المشركين استجارك فأجره)) فقد حذف الفعل العامل في أحد وجوبا

ج- تقدير الاسم

ويشمل هذا كل ما له صلة بالاسم ويحل محله في الكلام كالضمير وغيره. وهو على أضرب منها:

تقدير الفاعل أو الضمير المستتر المحذوف. نحو [ اكتب ، نم ] وفيهما اختفى الفاعل أو الضمير الذي تقديره [اكتب أنت، نم أنت و تقدير المضاف،وذلك كثير واسع، كقوله تعالى: "واسْألِ القرية أي أهلها

د ـ تقدير علامات الإعراب

علامات الإعراب أربعة، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم والوقف. فهذه العلامات لا تظهر على الفعل المقصور والمنقوص (المنتهي بحرف علة)، كما في: حكى، يحكي، سما، يسمو. والسبب في اختفاء هذه الحركات هو صعوبة اللفظ كما سبق أن بينا أعلاه. مثلاً، حكى: الفتحة غير ظاهرة لصعوبة نطقها، ولكنها مقدرة مع ذلك. ولهذا نعربه: فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. أي تعذر اللفظ وصعوبته، مهما حاولنا ذلك لن نجد له سبيلاً.

وممن ناقش ظاهرة الإضمار في النحو العربي سيبويه، وابن جني ، والجرجاني، المتوفى سنة 471هـ، وابن هشام، المتوفى سنة 761هـ وغيرهم من النحويين العرب القدامى والمحدثين على السواء

ا**لتأويل**

التأويل لغة: لو تتبعْنا لفظةَ التأويل عند اللُّغويِّين وعددٍ من المفسِّرين، لوجدناها تُشير إلى معانٍ عدَّة؛ منها الرُّجوع والعاقبة والجزاءوالتفسير والبيان

التأويل اصطلاحًا

التأويل عند المفسرين : "صرْف اللَّفْظ عن معناه الظاهر إلى معنًى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقًا للكتاب والسُّنَّة، مثل قوله تعالى {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ} [الروم: 19]، إن أراد به إخراجَ الطير من البيضة كان تفسيرًا، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر، أو العالِم من الجاهل كان تأويلاً

أما التأويل عندَ النحويِّين فهو عمد النحاة إلى تأويل النصِّ بما يتفق ومذهبَهم النحْويَّ أو اللُّغوي إذا اصطدم نصٌّ بقاعدة نحْوية

أي أنَّ التأويل أصبح يُطلق على الأساليب المختلِفة التي تهدف إلى إسباغ صِفة الاتِّساق على العَلاقة بين النصوص والقواعد

ثانيًا: الفرْق بين التأويل والتفسير

ممن قال بوجود الفرق بينهما الراغب الأصبهاني (ت502 هـ)، إذ يرى أنَّ التأويل: ردُّ الشيء إلى الغاية المرادة منه قولاً أو فعلاً ، والتفسير قد يُقال فيما يختصُّ بمفردات الألفاظ وغريبها، وفيما يختصُّ بالتأويل، ولهذا يقال: تفسير الرؤيا وتأويلها

إنَّ للتأويل مزية زائدة على التفسير، ويُرشِد إليه قوله تعالى -: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} [آل عمران: 7]، حيث حصر - سبحانه وتعالى - عِلمَ التأويل به، وبِمَن رَسَخ في العلم، ويدلُّ عليه أيضًا دعاء النبي - صلَّى الله عليه وآله وسلَّم - لابن عبَّاس - رضي الله عنهما -: ((اللهمَّ فقِّهْه في الدِّين، وعلِّمْه التأويل)) ، فلو لم يكن للتأويل مزيدُ فضل، لم يكن لتخصيص ابن عبَّاس بذلك - مع جلالة قدره، وعظيم شأنِه مزيدُ فائدة

ومن أمثلة التأويل النحوي في القرآن الكريم ما قاله النحاة في قوله تعالى ((إن هذان لساحران))لا ختلاف القراءات بين تشديد إن وتخفيفها. ومثلها نون هذان فرأى سيبويه آن (إن) بمعنى أجل ورأى الفراء أنها على لغة من يستعمل المثنى بالألف دائما ، ومنه آيضا قوله تعالى ((وهو معكم أين ما كنتم))الحديد ٤ والمعنى علمه معكم لأنه جمع بين الاستواء على العرش وبين هو معكم

.

**الشاهد القرآني عند النحاة**

لقد كان القرآن الكريم سببا للدراسات العربية عامة وللقواعد النحوية خاصة،فكان استقاء علمائنا من القرآن الكريم أمراً بارزاً وواضحاً فآياته الكريمة شواهد لغوية ونحوية مؤكدة النسبة، إلى قائلها أو بيئتها وإذا تأملنا كتاب سيبويه فسنجد ما يؤكد أن القرآن الكريم قاده للملاحظة والمدارسة والموازنة ،أما فيما قيل عن سيطرة الشواهد الشعرية على الكتاب دون الشواهد الأخرى فـقد كان منها ما هو للضرورة وما هو للاستئناس أي إن سيبويه قد اتخذ من القرآن الكريم وقراءاته التي عليها نبعا ثريا ينهل منه في الاستشهاد والشرح والتحليل والتعليل وتصنيف الأشياء وإدراك الفروق في براعة ومقدرة فائقة، ولم يكن بمعزل عن مصادر الاستشهاد الأخرى

وكان الشاهد القرآني عند المبرد ذا مكانة سامية وواضحة وبنسبة تزيد على كتاب سيبويه، فالطابع الغالب على منهج أبي العباس هو أن يقف الشاهد القرآني متفرداً في الاستدلال على مسائله النحوية.

وكان ابن السراج (ت 316 هـ) ، في كتابه الأصول في النحو كثير الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة .... ثم الشعر والحديث والأمثال فهو يقدم الشاهد القرآني إن وجد على غيره .... فقلما يخلو باب من أبواب الكتاب دون أن يستشهد بآية قرآنية يؤيد بها رأياً أو يعارض غيره، أو ليثبت رأيه في بعض المسائل النحوية واللغوية

أما ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية وغيرِه، فكان يعتمد عليه اعتماداً كبيراً في اشتقاق القواعد النحوية وفي إثبات آرائه ويتخذ منه دليلاً قاطعاً وثابتاً فيما يقول .... فهو إذن يجعل مصدره الأول من القرآن الكريم ويعتد بقراءاته المختلفة .... فكان كثير الاستشهاد بالآيات القرآنية